

أسرى الظلم: كيف يؤدي نظام الاعتقال الإسرائيلي واستراتيجية حماس لاحتجاز الرهائن إلى استمرار دائرة المعاناة

ينعكس الصراع المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل مأساوي في دائرة الأسرى: نظام الاعتقال التعسفي والتعذيب والتجريد من الإنسانية الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين، واحتجاز حماس للرهائن كرد فعل. كلا الممارستين تتسببان في معاناة لا تُحصى. يعيش الفلسطينيون تحت تهديد دائم بالاختفاء في نظام يخلو من العدالة الواجبة، بينما يحزن الإسرائيليون على أحبائهم المحتجزين لدى الجماعات المسلحة. والنتيجة هي حلقة مفرغة دائمة من الصدمات النفسية، والغضب، والتطرف.

كان من الممكن كسر هذه الدائرة - مؤخرًا من خلال صفقات تفاوضية في أكتوبر 2023 التي كان يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سراح الأسرى من الطرفين. لكن الحكومة الإسرائيلية، بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وبتأثير من العناصر المتطرفة، اختارت التصعيد على الدبلوماسية، وأقصت المفاوضات الرئيسيين وأطالت أمد المعاناة. رفض إنهاء نظام الاعتقال غير القانوني الذي تتبعه إسرائيل ورفض القنوات الدبلوماسية عزز من دوامة الألم.

نظام الاعتقال الإسرائيلي: الظلم المؤسسي

منذ عام 1967، استخدمت إسرائيل الاعتقال الإداري والمحاكم العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كأدوات للسيطرة. تعمل هذه الآليات خارج حدود المعايير القانونية الدولية. يمكن سجن الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة، بناءً على أدلة سرية، دون وسيلة فعالة للطعن. تعمل المحاكم العسكرية، بنسبة إدانة تقترب من 99.7%، كأدوات للإكراه وليس العدالة. هذه الممارسات تنتهك بشكل مباشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان 9 و10)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان 9 و14)، واتفاقية جنيف الرابعة (المواد 64-66).

التعذيب والإساءة منهجيان. وثقت العديد من تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان استخدام الضرب، ووضيعات الإجهاد، والغمر بالماء، والصعق الكهربائي، والإذلال الجنسي، والاعتداء باستخدام أدوات. سجل تقرير عام 2015 ما لا يقل عن 60 حالة من التعذيب الجنسي بين عامي 2005 و2012. هذه الأفعال تنتهك اتفاقية مناهضة التعذيب (المادتان 1 و16) والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر التعذيب تحت أي ظرف.

منذ 7 أكتوبر 2023، تصاعدت هذه الانتهاكات بشكل كبير. بحلول أغسطس 2024، توفي ما لا يقل عن 53 معتقلًا فلسطينيًا في الحجز، وكثير منهم أظهروا علامات التعذيب. تعرض أطفال في سن 14 عامًا للتعريية القسرية والمعاملة المهينة. في الواقع، يُحرم الفلسطينيون المحتجزون في مثل هذه الظروف ليس فقط من الحرية بل من إنسانيتهم. نظرًا للطبيعة المنهجية والنية للضغط على السكان المدنيين، يمكن القول إن هذه الأفعال تتوافق مع تعريف احتجاز الرهائن بموجب الاتفاقية الدولية

لمناهضة أخذ الرهائن لعام 1979، التي تشمل احتجاز الأفراد تحت تهديد الإصابة أو الموت لإجبار طرف ثالث - في هذه الحالة المجتمع الفلسطيني - على اتخاذ إجراءات.

الدمار النفسي في المجتمع الفلسطيني

تمتد الصدمات الناجمة عن الاعتقال التعسفي إلى ما هو أبعد من جدران السجن. تعيش العائلات في خوف دائم من أن يتم أخذ أحبائها - وخاصة الأطفال - في الليل، ويُحتجزوا دون تواصل، ويُعرضوا للتعذيب. بالنسبة للكثير من الفلسطينيين، كلمة "اعتقال" لا تعني الإجراءات القانونية الواجبة - بل تعني الاختفاء، والعنف، وربما الموت. حتى عام 2024، تم اعتقال أكثر من 9500 فلسطيني، مما يغذي الرعب والحزن الجماعي.

هذه المعاناة الواسعة النطاق لا تولد السلبية، بل المقاومة. العائلات والمجتمعات، اليائسة للحصول على إجابات، غالبًا ما تلجأ إلى الكيانات الوحيدة التي تعد بالنفوذ - الجماعات المسلحة. هذا ليس تبريرًا للعنف، بل إقرارًا بالواقع النفسي: عندما يُسجن طفلك بشكل غير قانوني، ويُعذب، وهناك احتمال كبير ألا تراه حيًا مرة أخرى، فإن الغريزة لفعل أي شيء لضمان عودته هي غريزة إنسانية عميقة. هذا الدافع النفسي، رغم أنه ليس دفاعًا بموجب القانون الدولي، هو مفتاح فهم استراتيجية حماس.

احتجاز الرهائن من قبل حماس: غير شرعي ولكنه مفهوم

في 7 أكتوبر 2023، استولت حماس على 251 رهينة إسرائيلية، مما صدم العالم. كان الفعل غير قانوني وغير مبرر أخلاقيًا بموجب اتفاقية الرهائن لعام 1979، التي تحظر بشكل لا لبس فيه الاستيلاء على المدنيين لإجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات. ومع ذلك، لم تبتكر حماس هذه الاستراتيجية من فراغ - لها سابقة تاريخية ومنطق نفسي.

تبادل الأسرى في قضية جلعاد شاليط عام 2011، حيث تم إطلاق سراح أكثر من 1000 فلسطيني مقابل جندي إسرائيلي واحد، عزز وجهة النظر بين الفلسطينيين بأن احتجاز الرهائن فقط هو الذي يؤدي إلى نتائج. مع عدم وجود مسار قانوني في النظام القضائي الإسرائيلي لتحقيق العدالة للمعتقلين، تستخدم حماس الرهائن كأوراق مساومة - استراتيجية مقيتة أخلاقيًا ولكنها فعالة سياسيًا. مرة أخرى، الهدف ليس الدفاع عن الفعل، بل مواجهة جذوره: مجتمع تم تهميشه ليعتقد أن الدبلوماسية والقانونية ليس لهما قيمة.

المعادلة الأخلاقية والقانونية ليست إذن بين الأساليب - احتجاز الرهائن والاعتقال - بل بين طابعها غير القانوني وتأثيرها اللا إنساني. الاعتقال التعسفي الذي تمارسه إسرائيل واحتجاز الرهائن من قبل حماس يشكلان انتهاكات للقانون الدولي وكلاهما يستهدف المدنيين. الأول مدعوم من الدولة، منهجي، ومغطى ببيروقراطية قانونية؛ والآخر مذهب وفوري. لكن كلاهما جزء من نفس دائرة الإكراه، الصدمات، واليأس.

المعاناة المشتركة

الحزن على الجانب الإسرائيلي عميق. تعاني عائلات الرهائن من عدم يقين مؤلم، غير قادرة على معرفة ما إذا كان أحبائهم على قيد الحياة، ناهيك عن متى أو كيف سيعودون. ألم العائلات الفلسطينية التي تعاني من نفس الغياب، الخوف، والعجز تحت اسم مختلف: "الاعتقال الإداري".

كان ينبغي أن تخلق هذه المعاناة الموازية مساحة للتعاطف. بدلاً من ذلك، تم استغلالها كسلاح. تم تجاهل أو رفض المتظاهرين في إسرائيل الذين يطالبون بوقف إطلاق النار وصفقة للرهائن. اتهمت عائلات الرهائن الإسرائيليين، بما في ذلك شخصيات مثل حاييم روبنشتاين، حكومة نتنياهو علناً بالتضحية بأحبائهم من أجل مكاسب سياسية.

فرصة ضائعة وفشل سياسي

كان هناك طريق للخروج من هذا الهاوية. في أكتوبر 2023، قدمت مفاوضات خلفية بقيادة غيرشون باسكين، بوساطة قطر وجهات اتصال حماس، إطاراً قابلاً للتطبيق للإفراج المتبادل. لكن حكومة نتنياهو المتشددة، التي يهيمن عليها القوميون المتطرفون مثل إيتمار بن غفير وبزالييل سموتريتش، رفضت هذه المقترحات. استقال أورين سيتر، الذي كان آنذاك مسؤولاً رئيسياً في مفاوضات الرهائن، احتجاجاً على الفرصة الضائعة.

لم يكن هذا خطأ تكتيكياً - بل كان فشلاً أخلاقياً. إعطاء الأولوية للتصعيد العسكري على الحل الإنساني لم يحرر الإسرائيليين أو الفلسطينيين. بل عمق الألم، وساهم في مزيد من التطرف، وعزز استخدام الأسرى كأدوات حرب.

كسر الدائرة

إنهاء هذه الدائرة لا يبدأ بالضربات الجوية أو عمليات إنقاذ الرهائن، بل بتفكيك الهياكل التي جعلتها ضرورية. يجب على إسرائيل إلغاء نظام الاعتقال التعسفي والمحاكم العسكرية - الممارسات التي تمزق سيادة القانون وتولد ردود فعل عنيفة. دون معالجة هذا الظلم الأساسي، فإن أي وقف مؤقت لإطلاق النار أو تبادل سيؤخر فقط الدورة التالية من الاختطاف والدماء.

لا يمكن أن تكون العدالة انتقائية. المبادئ نفسها التي تدين احتجاز الرهائن من قبل حماس يجب أن ترفض أيضاً السجن غير القانوني وغير القضائي للمدنيين الذي تمارسه إسرائيل. حتى يتم إلغاء كلا شكلي الأسر، سيظل الشعبان سجينين نظام يزدهر على المعاناة المتبادلة.